الباحث العلمي وامكانية استثمار خبراته في القطاعات الأنتاجية والخدمية

الأستاذ الدكتور إحسان محمد الحسن*

مقدمة تمهيدية

لايمكن الاستفادة من تجارب وخبرات ومعلومات وتدريبات الباحث العلمي سواء كان اختصاصه انسانيا او طبيعيا او تطبيقيا دون استخدامه او الاستفادة منه في القطاعات الانتاجية كالمصانع والمقالع والمزارع أو القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والاسكان والرعاية الاجتماعية والفراغ والترويح والادارة العامة ....الخ. ذلك ان القطاعات الانتاجية والخدمية التي تعتمدها المجتمعات في رفاهيتها المادية والاجتماعية انما بحاجة مستمرة الى التنمية والتطوير، وان عمليتي التنمية والتطوير لايمكن القيام بهما دون البحث العلمي التطبيقي Applied Scientific Research[1]. فالبحث العلمي التطبيقي هو اساس التنمية والتطوير والتغير نحو الأحسن والأفضل. ان مشاريع التنمية الأقتصادية والأجتماعية تعتمد على البحث العلمي التطبيقي، هذا البحث الذي يشخص مواطن الخلل والقصور والتلكؤ في المؤسسات الانتاجية والخدمية العامة منها والخاصة ويحدد اسبابها الموضوعية والذاتية، ويعيق اثارها السلبية القريبة منها والبعيدة، واخيرا يضع المعالجات الأجرائية التي من شأنها ان تخفف او تطوق مواطن الخلل والقصور التي تظهر عادة في مؤسسات وقطاعات المجتمع[2].

غير ان البحث العلمي بمفرده مهما يكن دقيقا وشاملا ومشخصا للظواهر السلبية التي تعتري مسيرة القطاعات الأنتاجية والخدمية لايستطيع معالجة السلبيات وتنمية القطاعات الأنتاجية وغير الأنتاجية دون ربطه بالعلميات التنظيمية

---

* استاذ علم الاجتماع الصناعي في قسم الاجتماع / كلية الآداب – جامعة بغداد.

للمؤسسات او القطاعات، وهذه العمليات التنظيمية تنطوي على عدد من الاجراءات البراغماتيكية الهادفة التي تتجسد في موافقة صاحب اتخاذ القرار على البحث واعتباره وثيقة تهدف الى التنمية والتطوير، وتتجسد في التخطيط والتشريع القانوني والتنفيذ الاداري والمتابعة والتقويم، أي متابعة تنفيذ البحث العلمي الى واقع عمل ثم تقييم المعالجات التي اقترحها البحث لازالة المشكلات التي تعاني منها القطاعات الانتاجية او الخدمية وتنميتها في مجال من المجالات المطلوبة [٣] .

ان هذه الدراسة التحليلية انما تسلط الأضواء على الموضوعات التالية :

أ- مهام الباحث العلمي في القطاعات الأنتاجية والخدمية.

ب- علاقة الباحث العلمي باطراف عملية تنظيم القطاعات الأنتاجية والخدمية.

ج- مشكلات عدم الاستفادة من الباحث العلمي في القطاعات الأنتاجية والخدمية.

د- التوصيات والمعالجات الأجرائية لحل مشكلات عدم الأستفادة من الباحث العلمي في القطاعات الانتاجية والخدمية.

والآن علينا دراسة وتحليل هذه الموضوعات مفصلا.

أ- مهام الباحث العلمي في القطاعات الأنتاجية والخدمية

يمكن استثمار خدمات الباحث العلمي في القطاعات الأنتاجية كالمصانع والمزارع مثلا، ويمكن استثمار خدماته في المؤسسات الخدمية التي تتولى تقديم الخدمات العامة او الخدمات الأجتماعية للمواطنين والأسكان والصحة وخدمات الكهرباء والماء....الخ.[٤] ومن الخدمات الأجتماعية خدمات رعاية الأسرة وخدمات رعاية الشباب وخدمات رعاية الأمومة والطفولة وخدمات رعاية المعوقين وخدمات رعاية المسنين والخدمات الترويحية[٥]... الخ.

من المهام الاساسية التي يؤديها الباحث العلمي في المؤسسات الأنتاجية كالمصانع مثلا ما يلي :

١- تشخيص مشكلات العمل الصناعي التي تواجه المصنع سواء كانت هذه المشكلات تتعلق بنوعية او كمية او طبيعة البضاعة المنتجة وكفاءة المكائن الصناعية في القيام بعملية الأنتاج والنسب المستخدمة من عناصر الأنتاج لأنتاج بضاعة معينة، والتنسيق بين الشعب او الأقسام المتخصصة في المصنع[٦]،

والعلاقة الصناعية بين الأدارة والعمال، ومشكلات العمال الاقتصادية والأجتماعية والثقافية .... الخ.

٢- تنمية الكفاءة الصناعية للمصنع من خلال التوسع في استخدام الأيدي العاملة المتدربة او التوسع في استخدام المكائن والآليات الحديثة وتعميق العلاقات الصناعية بين الأدارة والعمال وتخفيض تكاليف وحدات الأنتاج الصناعي وتقوية علاقة المصنع بالمجتمع المحلي الذي يوجد فيه[٧].

٣- كشف العوامل الموضوعية والذاتية المسؤولة عن اضطراب او تلكؤ العمليات الأنتاجية التي يعتمدها المصنع في انتاج البضاعة، مع تحديد الصيغة الأجرائية التي يمكن ان يستعملها المصنع في زيادة كفاءته الأنتاجية او توسيع حجمه او تنمية العلاقات الصناعية لأفراده ومنتسبيه من الأداريين والعمال.

٤- تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مشكلات الانتاج والعمل الصناعي كمشكلات ارتفاع تكاليف الوحدات المنتجة والاندثار الذي يطرأ على الآليات التقنية وعدم وجود التنسيق بين شعب او اقسام المصنع واضطراب العلاقات الصناعية بين الأدارة والعمال وعدم التناغم بين الوقت المخصص لأداء العملية الأنتاجية وحركة العامل .... الخ.

٥- عند اكمال البحث العلمي الذي يتوخى ازالة او تخفيف مشكلات العمل الصناعي او الكفاءة الأنتاجية للمصنع يتطلب من الباحث السعي الدؤوب على ترجمة توصيات البحث الى مفردات عمل تسهم في ازالة المشكلات او تنمية سياقات العمل الصناعي وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع صاحب اتخاذ القرار والمخطط والمشرع القانوني والمنفذ الأداري الذي يترجم القانون الى واقع عمل[٨].

٦- ربط البحث (Research) بالتنمية (Development)، أي تسخير البحث العلمي التطبيقي لخدمة مجالات التنمية الصناعية[٩] كما في حالة المصنع المشار اليه اعلاه. اما طبيعة الربط بين البحث والتنمية (Research / Development) فتكون من خلال ربط الاساليب بالأهداف أي الاساليب التطبيقية للبحث العلمي بالاهداف الغائية للمصنع وهي زيادة الانتاج كما ونوعا وتخفيض نفقات الانتاج

للوحدات المنتجة وتوفير البضاعة المنتجة للمستهلكين من خلال انشطة التوزيع والاستهلاك.

هذا ما يتعلق بمهام الباحث العلمي التي يؤديها للمؤسسة الانتاجية كالمصنع مثلا، اما مهام الباحث العلمي التي يؤديها للمؤسسة الخدمية كالمستشفى مثلا فيمكن ان تأخذ المجالات التالية:

١- تشخيص المشكلات الفنية والأدارية والاجتماعية التي تعاني منها المؤسسة الصحية (المستشفى) كعدم كفاءة الأجهزة الطبية والمختبرات وقلة الأسّرة المخصصة للمرضى وضعف العلاقة الأنسانية بين اعضاء الفريق الصحي من جهة، وبين اعضاء الفريق الصحي لاسيما الأطباء والممرضات والمرضى من جهة أخرى[١٠]، وتدني مستوى الخدمات الطبية التي تقدمها المستشفى للمواطنين، واضطراب الجهاز الاداري للمستشفى وعدم وجود التعاون والتنسيق بين اقسامها وشعبها المختلفة.

٢- تنمية كفاءة الاداء للمستشفى من خلال رفع نوعية الخدمات التي تقدمها للمرضى وتحسين الأجهزة والأدوات التي تستخدمها المستشفى في التشخيص (تشخيص الأمراض) والعلاج وزيادة عدد الأسّرة الموجودة في المستشفى وتعميق العلاقات الانسانية بين الاطباء والمرضى وبين الممرضات والمرضى، مع تنمية سياقات التعاون والتنسيق بين اقسام او شعب المستشفى[١١].

٣- كشف الأسباب الموضوعية والذاتية المسؤولة عن اضطراب عمل المستشفى وعدم قدرتها على التوسع والنمو وتدني نوعية الخدمات الطبية التي تقدمها للمرضى والمراجعين.

٤- تحديد ماهية الآثار الصحية والأجتماعية والحضارية الناجمة عن اضطراب عمل المستشفى وتلكؤ خدماتها الصحية وكفاءة ادائها الخدمي والوظيفي لكي يصار الى معالجتها والتحرر من سلبياتها ومعوقاتها عن طريق ترجمة توصيات البحث العلمي الى واقع عمل ملموس.

٥- ربط البحث العلمي التطبيقي بالتنمية، أي الاستفادة من نتائج البحث في حل المشكلات الفنية والأدارية والأجتماعية للمستشفى وبالتالي تنمية المستشفى

والارتفاع بمستوى خدماتها العلاجية التي تقدمها للمرضى والمراجعين. اما كيفية الربط بين البحث العلمي والتنمية فيكون من خلال استخدام وسائل التنمية في تحقيق الاهداف الغائية للمستشفى وهي الوقاية من الامراض عن طريق نشر الثقافة الصحية ومعالجة الامراض معالجة فاعلة والمساهمة في بلورة الصحة والحيوية والنشاط بين جموع المواطنين[١٢].

هذه هي مهام الباحث العلمي في المؤسسات الانتاجية والخدمية. اما طبيعة الابحاث التي يقوم بها الباحث في القطاعات الانتاجية و الخدمية فمعظمها ابحاث تطبيقية تعتمد طريقة المسح الميداني Field Survey Method هذه الطريقة التي تدرس ميدان البحث دراسة تجريبية تعتمد على العينات واستمارات الأستبيان والمقابلات الميدانية وتبويب البيانات وتحليلها احصائيا[١٣] فلو اردنا دراسة طبيعة العلاقة الانسانية بين الأدارة الصناعية والعمال من اجل تعميقها وتنميتها لكي تكون المؤسسة الانتاجية موحدة وقادرة على تحقيق اهدافها القريبة والبعيدة فان الباحث العلمي الميداني يعتمد الخطوات النظامية التالية :

١- تحديد عنوان او مشكلة البحث المزمع أجراؤه مع توضيح هدف واهميته التطبيقية ودوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١٤].

٢- قراءة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة عن موضوع البحث والتي تساعد الباحث في اشتقاق الفرضيات ومعرفة محاور واقسام البحث والمنهجية المطلوب استخدامها في البحث والتي تمكن الباحث من جمع المعلومات وتصنيفها وتنظيرها[١٥].

٣- تصميم العينة الاحصائية الخاصة بموضوع البحث المحدد وهو (طبيعة العلاقة الانسانية بين الأدارة الصناعية والعمال). وتصميم العينة يتطلب من الباحث تعيين نوعيتها (عينة عشوائية او عينة عمدية) وتحديد حجمها مع تشخيص المنطقة الجغرافية او المناطق الجغرافية التي يمكن ان تنتقى منها العينة[١٦].

٤- تصميم الاستماراة الاستبيانية التي تعد أداة البحث، وفي الاستمارة يوجد نوعان من الاسئلة هي الاسئلة العامة عن عمر المبحوث وجنسه ومستواه الثقافي والعلمي وانحداره الاجتماعي وموطنه الاصلي (ريف - حضر) وحالته

الزوجية وحجم اسرته ومنطقته السكنية ومهنته ودخله الشهري او السنوي[١٧]. اما الاسئلة الاختصاصية فتتعلق بموضوع البحث المطلوب أجراؤه وهو طبيعة العلاقة الانسانية بين الادارة الصناعية والعمال.

٥- المقابلات الميدانية، وهي الأتصالات الرسمية او غير الرسمية التي يجريها الباحث مع المبحوثين. علما بان الباحث هو الشخص الذي يستلم المعلومات، والمبحوث هو الذي يعطي المعلومات الى الباحث. كما ان المقابلة الرسمية مع افراد العينة تستعين باستمارات استبيان اذ تخصص لكل مبحوث استمارة استبيان واحدة، في حين لاتستعين المقابلات غير الرسمية باستمارات الاستبيان[١٨].

٦- تبويب المعلومات الأحصائية. بعد رجوع استمارات الاستبيان الى دائرة البحث يقوم الباحث بتبويب معلوماتها. وتبويب المعلومات الحقلية يتفرع الى ثلاث عمليات رئيسية هي التدقيق والترميز وتكوين الجداول الاحصائية[١٩]. فالتدقيق هو عملية التأكد من صحة الاجابات التي اعطاها الباحث للمبحوث وان لكل سؤال جواب وان الاجابات تتسم بدرجة من الموضوعية والمصداقية والأتساقية. اما الترميز فهو عملية تحويل الاجابات في استمارات الاستبيان الى ارقام ورموز لكي تدخل في تكوين الجداول الاحصائية [٢٠]. اما الجدولة الاحصائية فهي عملية تكوين الجداول البسيطة والمركبة والمعقدة التي تهيء للتفسير والتحليل[٢١].

٧- عملية التحليل الاحصائي، وهي تفسير او تحليل المعلومات الاحصائية الموجودة في الجداول عن طريق استخراج النسب الاحصائية والمعدلات والانحرافات المعيارية او قياسات الترابط والانحدار او أجراء الاختبارات الاحصائية لاسيما اختبارات مربع كاي وتحليل التباين [٢٢].

٨- كتابة التقرير او الدراسة او البحث الذي ينطوي على النتائج النهائية للبحث والتي تدور حول طبيعة العلاقة الانسانية بين الادارة الصناعية والعمال (علاقة ايجابية، محايدة، او سلبية) والعوامل المؤثرة فيها وكيفية تحويلها من علاقة سلبية او محايدة الى علاقة ايجابية يمكن ان تسهم في زيادة الانتاج كما ونوعا

وتخفيض تكاليف الوحدات المنتجة، مع توفير السلع او البضائع المصنعة للمستهلكين عن طريق عمليات التوزيع والاستهلاك.

وبعد اكمال الباحث للدراسة عليه نشرها بعدد من النسخ وتقديمها للجهات المعنية لاسيما لصاحب اتخاذ القرار الذي يمكن الاستفادة منها في تنمية المجتمع المحلي في جانب من الجوانب.

ب- علاقة الباحث العلمي باطراف عملية تنظيم القطاعات الانتاجية والخدمية

يتوخى البحث العلمي تنمية القطاعات الانتاجية والخدمية عن طريق تشخيص مشكلاتها ومعوقاتها ونقاط الخلل والقصور التي تعاني منها. ولما كان الباحث العلمي مسؤولا عن أجراء البحث وتنفيذ مراحله النظامية، وان هذا البحث يخدم مهام التخطيط والتنمية الانتاجية والخدمية فان على الباحث تكوين اقوى الصلات باطراف عملية تنظيم القطاعات مهما تكن مراميها واهدافها. علما بان البحث العلمي لايمكن استثماره استثمارا كفوءا وخلاقا دون ترجمته الى مفردات عمل تسهم في تنمية المجتمع في جانب من الجوانب او ازالة بعض المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع في الوقت الحاضر او مستقبلا. لكي يترجم البحث الى واقع عمل محسوس ينبغي ان يكون الباحث في حالة علاقة واتصال باطراف عملية تنظيم القطاعات المجتمعة. وهذه الاطراف تتجسد في صاحب اتخاذ القرار والمخطط والمشرع القانوني والمنفذ الاداري والمتابع والمقوم.

دعنا نفترض بان البحث يتوخى زيادة الانتاج الصناعي كما ونوعا، وان الباحث قد اكمل مراحله النظامية وحدد التوصيات الاجرائية التي من شأنها ان تزيد الانتاج كما ونوعا. كيف يمكننا استثمار هذا البحث في زيادة الانتاج ؟ الجواب على هذا السؤال يكمن في المراحل النظامية التي يمكن اعتمادها في ترجمة هذا البحث الى مفردات عمل تساعد في زيادة الانتاج الصناعي. وهذه المراحل النظامية هي على النحو التالي :

١- تبني صاحب اتخاذ القرار للبحث العلمي واعتماده كمرشد وموجه لعملية التنمية الصناعية

بعد اكمال الباحث العلمي لبحث زيادة الانتاجية فان الباحث يقدم بحثه هذا لصاحب اتخاذ القرار Policy Maker او السياسي كالمدير العام او الوزير او رئيس الوزراء لكي يحظى بموافقته وقبوله واعتماده كوثيقة علمية توضح كيفية زيادة الانتاج الصناعي كما ونوعا.

واذا ماحظى البحث العلمي بموافقة السياسي The Politician فان الاخير بعد دراسته للبحث واستيعابه لمباحثه وفصوله وتوصياته يمكن مناقشته مع اصحاب اتخاذ القرار الأخرين لأقناعهم باهمية موضوعه ودوره في تنمية الانتاج الصناعي فيما لو ترجمت توصياته ومقترحاته الى واقع عمل محسوس. وبعد نجاح صاحب اتخاذ القرار او السياسي باقناع القادة والمسؤولين بفاعلية البحث واثره في زيادة الانتاجية الصناعية فانه يجلس مع الباحث العلمي والمخطط لرسم الخطة الاجرائية التي يمكن اعتمادها في زيادة الانتاج الصناعي كما ونوعا[٢٣].

٢- التخطيط من اجل التنمية

بعد تبني صاحب اتخاذ القرار او السياسي للبحث العلمي الذي يستهدف التنمية الصناعية فانه يعقد اجتماعا مع الباحث العلمي والمخطط لوضع خطة اجرائية لزيادة الانتاج الصناعي وهذه الخطة تهتدي بالنتائج النهائية التي توصل لها البحث وبتوصياته ومقترحاته وبالعوامل الموضوعية والذاتية المساعدة على زيادة الانتاج الصناعي كادخال المكننة الصناعية الحديثة واستخدام الايدي العاملة الخبيرة والمدربة وتقوية العلاقات الصناعية بين الأدارة والعمال. علما بان للخطة المعتمدة في زيادة الانتاجية اساليبها العملية واهدافها الغائية [٢٤].

ان من اهم اساليب الخطة التي تتوخى زيادة الانتاجية استثمار وحدات اكثر من وسائل الانتاج كرؤوس الاموال والعمل والارض وادخال المكننة الصناعية الحديثة وتدريب الايدي العاملة وازالة المشكلات الصناعية بين الأدارة والعمال....الخ. اما اهداف الخطة فهي زيادة الانتاج الصناعي كما ونوعا وتخفيض تكاليف الانتاج للوحدات المنتجة وتوفير السلع الصناعية في الاسواق

بكميات كبيرة وانخفاض مستوى اسعارها وزيادة الطلب الفعال عليها واخيرا زيادة الأرباح للمنتجين وشيوع الرفاهية المادية للمستهلكين.

٣- التشريع القانوني

بعد وضع اساليب الخطة وغاياتها وفلسفتها فان الخطة مع البحث العلمي تحال الى المجلس التشريعي او البرلمان لتشريع قانون او قوانين ملزمة تقضي الى زيادة الانتاجية الصناعية. وهذه القوانين قد تمنح الصلاحيات للمؤسسات الانتاجية في القطر باستيراد او نقل التكنولوجيا المتطورة او تأسيس المدارس او المعاهد لتدريب الايدي العاملة المنتجة ومنح الحوافز للعمال المنتجين وتوطيد العلاقة الانسانية بين الادارة الصناعية والعمال. اضافة الى بناء مؤسسات انتاجية حديثة او توسيع المؤسسات الانتاجية التي يمتلكها القطر. لكن قبل تشريع القوانين هذه تناقش اللوائح القانونية في البرلمان ويصوت عليها[٢٥]. فاذا حظيت باكثرية الاصوات فانها تنجح ان تكون قوانين ملزمة بعد مصادقتها من رئيس الجمهورية او الملك. اما اذا لم يصوت اغلبية اعضاء البرلمان على هذه اللوائح فانها لايمكن ان تكون قوانين ملزمة على القطاعات الانتاجية كالمصانع.

٤- التنفيذ الأداري

بعد المصادقة على قوانين زيادة الانتاجية من قبل رئيس الجمهورية او الملك فان هذه القوانين تحال الى المؤسسات الانتاجية المعنية لكي توضع موضع التنفيذ. وتنفيذ القوانين التي تخول المؤسسات الأنتاجية المعنية بزيادة الانتاج تستلزم اتخاذ الاجراءات التالية :

أ- توسيع القطاعات الانتاجية عن طريق زيادة عددها.

ب- استخدام الآليات التقنية الحديثة في الانتاج.

ج- تشغيل المزيد من الايدي العاملة المدربة.

د- حل مشكلات العلاقات الصناعية بين الأدارة والعمال.

هـ- استخدام وحدات اكثر من عناصر الانتاج.

ومن الجدير بالذكر ان عملية التنفيذ الاداري تتطلب مبالغ مالية ضخمة ينبغي ان تخصص للقطاعات الانتاجية لكي تكون قادرة على ترجمة القوانين المشرعة المحالة اليها الى مفردات عمل واقعية وموضوعية.

٥- المتابعة والتقويم

بعد تشريع القانون الخاص بتنظيم العلاقات الصناعية بين الادارة والعمال وأحالته للمصانع والمؤسسات الانتاجية المعنية فان الجهات العليا تعين لجنة متابعة تشرف على عملية وضع القانون او القوانين المشرعة موضوع التنفيذ[٢٦]. فاذا بادرت المؤسسات الانتاجية بأتخاذ الاجراءات اللازمة بتنفيذ القانون تنفيذا فاعلا يسهم في توطيد العلاقات الأنسانية بين الأدارة والعمال فان لجنة النتابعة تخبر الجهات العليا بذلك. في حين اذا أخفقت المؤسسات الأنتاجية بتنفيذ القانون لسبب او لأخر فان لجنة المتابعة تخبر اللجنة العليا بذلك لكي تتدخل الأخيرة باعتماد التدابير اللازمة لمحاسبة المقصرين في تنفيذ القانون او تزيل العقبات والمشكلات التي تحول دون تنفيذ القانون المشرع.

اما التقويم Evaluation فهو عملية تقويم المشروع الانتاجي الذي يقضي بتنظيم او تعميق العلاقات الانسانية بين الأدارة والعمال. والتقويم يأخذ في الحسبان التكاليف المادية والمعنوية للمشروع ويقارنها بالمردودات المادية والمعنوية للمشروع. فاذا كانت كفة المردودات او الارباح المادية والاعتبارية للمشروع الانتاجي اكثر من كفة التكاليف المادية والاعتبارية للمشروع فان المشروع يعد ناجحا وكفوءا، وعليه فانه يستمر في العمل والنشاط. اما اذا كان العكس هو الصحيح أي ان تكاليف المشروع الانتاجي اكثر من ارباحه فان المشروع يعد فاشلا وعبئا ثقيلا على المؤسسة الانتاجية، وعليه فانه لايمكن ان يستمر طويلا وينبغي ان يتوقف عن العمل[٢٧]. اما الجهة التي تقيم فائدة وجدوى المشروع الانتاجي فهي جميع الاختصاصيين الذين شاركوا في ايجاد او تأسيس المشروع الانتاجي، كالباحث وصاحب اتخاذ القرار والمخطط والمشرع القانوني والمنفذ الأداري، اضافة الى الاطراف التي يهمها المشروع كالادارة الصناعية والعمال.

ذلك ان الادارة الصناعية مع العمال ينبغي المشاركة في الحكم على جدوى المشروع الانتاجي بتأشير فوائده واضراره.

ج- مشكلات عدم الاستفادة من خدمات الباحث العلمي في القطاعات الانتاجية والخدمية

لاتعتمد معظم البلدان النامية البحث العلمي في تنمية وتطوير قطاعاتها الانتاجية والخدمية نظرا لعدم ادراك أهمية الصلة بين البحث العلمي ومشاريع التنمية وقلة الباحثين التطبيقيين المتمرسين بانجاز الابحاث العلمية وتطبيقها على حل مشكلات قائمة تواجهها المؤسسات الانتاجية والخدمية[٢٨] مع خلو البحث العلمي من التوصيات والمعالجات الاجرائية لتذليل مشكلات التنمية والتطوير. زد على ذلك استئثار صاحب اتخاذ القرار او السياسي بافكاره الذاتية وانطباعاته الأحادية وتشكيكه بدور البحث العلمي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢٩]، واخيرا غياب التنسيق والتعاون بين الباحث العلمي واختصاصي عملية تنظيم وتنمية القطاعات الانتاجية والخدمية كصاحب اتخاذ القرار والمخطط الاقتصادي والاجتماعي والمشرع القانوني والمنفذ الاداري.... الخ. ومثل هذه المشكلات التي تواجهها البلدان النامية تؤدي الى ضعف الابحاث العلمية وفقدان دورها في تنمية قطاعات المجتمع الانتاجية والخدمية وعدم معرفة استثمارها في حل مشكلات المؤسسات او تنمية المؤسسات حجما ونوعا.

في هذا المبحث علينا تحديد ماهية المشكلات التي تحول دون الاستفادة من خدمات الباحث العلمي في تنمية قطاعات المجتمع الانتاجية والخدمية وهذه المشكلات يمكن درجها في النقاط التالية :

١- قلة الباحثين العلميين المتخصصين

تعاني معظم البلدان النامية من قلة الباحثين العلميين المتخصصين في المجالات النظرية والتطبيقية والطبيعية والاجتماعية. وقلة عدد الباحثين في هذه الصنوف من الابحاث تجعل هذه البلدان غير قادرة على القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية التي تحتاجها في تنمية مؤسساتها الانتاجية والخدمية، وغير قادرة على استثمار هذه الابحاث في ازالة المشكلات الانتاجية والخدمية التي تواجهها وفي

تنمية قطاعاتها المؤسسية. اما قلة عدد الباحثين وعدم فاعليتهم في هذه البلدان فترجع الى عدة عوامل اساسية اهمها مايلي :

أ- عدم رغبة الخريجين من مختلف الفروع الدراسية بالتخصص في البحث العلمي النظري او التطبيقي نظرا لقلة او محدودية المعاهد والكليات والجامعات في هذه البلدان وعدم ارتفاع مستوياتها العلمية والدراسية وصعوبة الدراسة وطول مدتها مع قلة الحوافز والامتيازات المادية والاعتبارية التي تقدم للباحثين.

٢- عدم تقييم البحث العلمي واختصاصيه ماديا ومعنويا مما لايشجع الطلبة الدارسين والخريجين على التخصص في البحث العلمي[٣٠].

٣- عدم الرغبة بتطبيق البحث العلمي في مجالات حل مشكلات المؤسسات الانتاجية والخدمية او تنميتها.

٤- هدر جهود الباحث العلمي في عمل علمي او تطبيقي ليس من السهولة بمكان الاستفادة منه لان معظم البلدان النامية لا تفهم طبيعة واهمية الصلة بين البحث العلمي وخطط التنمية القومية.

٥- حساسية الموضوعات التي يبحثها الباحث العلمي مما يجعل المبحوثين غير متعاونين معه، كما ان اصحاب اتخاذ القرار يشككون بجدوى البحث العلمي في تغيير المجتمع وتنميته. وامور كهذه لا تحفز الخريجين او رجال العلم والمعرفة على التخصص في البحث العلمي، وبالتالي يكون عدد الباحثين قليلا في اغلب البلدان النامية.

٢- عدم معرفة الصلة بين البحث العلمي ومشاريع التنمية القومية

مما يعيق عمل الباحث العلمي في البلدان النامية عدم معرفة اغلب المسؤولين في هذه البلدان ماهية الصلة بين البحث العلمي ومشاريع التنمية القومية. فهؤلاء مع شديد الاسف لا يعرفون الدور الذي يؤديه الباحث العلمي في تنمية وتطوير القطاعات الانتاجية والخدمية، ولايفسحون المجال للباحث العلمي في تشخيص المشكلات المادية وغير المادية التي تعاني منها مؤسساتهم، بل ينكرون وجود مثل هذه المشكلات[٣١]. اما اذا اراد هؤلاء المسؤولون تنمية مؤسساتهم ودوائرهم الانتاجية او الخدمية، فان الجهود التنموية التي يبذلونها لا تعتمد على

دراسة علمية هادفة. وهنا تتعرض هذه الجهود الى التلكؤ او الاخفاق وعدم تحقيق الاهداف المتوخاة لانها لم تعتمد على دراسة علمية تشخص اسباب الخلل واثار الخلل على مسيرة المجتمع وكيفية معالجته ووضع نهاية سريعة له.

عندما لايعرف المسؤولون في العديد من البلدان النامية الخدمات التي يمكن ان يسديها البحث العلمي لخطط التنمية القومية نلاحظ عدم الحاجة للباحثين العلميين المتخصصين وعدم تقييمهم من قبل المجتمع الامر الذي يؤدي الى قلة عددهم وعدم فاعليتهم في عملية التنمية واعادة البناء الحضاري والاجتماعي. ومن الجدير بالذكر ان عدم اعتماد الخطة التنموية على البحث العلمي التطبيقي يعرض الخطة والعمل التنموي الى الكثير من الاخطاء والتناقضات التي تنتج في الحاق خسائر مادية وبشرية بالبلد، هذه الخسائر التي تقود الى تخلفه في العديد من المجالات[٣٢].

٣- خلو البحث العلمي من التوصيات والمعالجات الاجرائية

عندما لايكون هناك تأكيد على الصلة بين البحث العلمي وخطط التنمية القومية، أي ان البحث لايطبق على تنمية جانب او جوانب معينة من المجتمع ولايفسح المجال للباحث العلمي بالمشاركة في عملية التنمية وأعادة البناء فان الباحث يجري بحثه لا من اجل التطبيق والتنمية بل من اجل أجراء او كتابة البحث فقط. وبحث كهذا لايحتاج الى توصيات ومعالجات ومقترحات براغماتيكية او تطبيقية يمكن ان تسهم في ازالة او مواجهة مشكلة من المشكلات، او تنمية جانب من جوانب البناء الاجتماعي. ان بحث خالٍ من التوصيات كهذا انما هو بحث نظري اكاديمي، بحث ذات صفة مكتبية طالما انه يعتمد على المصادر والادبيات والدراسات السابقة. وقد يعالج مثل هذا البحث طبيعة الظاهرة قيد الدراسة والبحث وصلتها بالظواهر الاخرى، وربما يتناول الاسباب الموضوعية والذاتية للظاهرة سواء كانت طبيعية او انسانية، وآثار الظاهرة في الظواهر الاخرى او في الانسان والجامعة والمجتمع[٣٣].

وبعد اكمال دراسة هذه الموضوعات المتنوعة يتوصل الباحث الى سياقات او منطلقات نظرية يمكن ان تصنيف الى حقل المعرفة العلمية في اختصاص معين. الا ان هذه الاضافة او الاضافات النظريةلايمكن ان تسهم في تنمية وتطوير

قطاعات المجتمع سواء كانت انتاجية اوخدمية. لذا فالبحث الذي يسهم في تنمية المجتمع ينبغي ان ينطوي على مجموعة توصيات اجرائية يمكن ان تترجم الى واقع عمل محسوس يسهم في ازالة او تخفيف مشكلات المجتمع او تنمية تنمية نوعية لها اهميتها في نقلة المجتمع نحو مجالات الرقي والتقدم والتطوير.

٤- استئثار صاحب اتخاذ القرار بافكاره الذاتية وتشكيكه بدور البحث العلمي في عملية التنمية

من العوامل الاساسية التي تضعف دور البحث العلمي في تنمية المجتمع وتقلل من مكانة الباحث العلمي في تخطيط المجتمع وتغييره نحو الاحسن والافضل وجود اصحاب اتخاذ القرار الذين ينفردون في ارائهم ويحاولون تنمية المجتمع وتغييره وفق رغباتهم وميولهم واتجاهاتهم وانطباعتهم الذاتية وليس وفق مايوصي به البحث العلمي الذي يعبر عن ملابسات الواقع واشكالاته ويجسد الحقيقة كما هي ويوضح كيفية النهوض بأجهزة وقطاعات المجتمع الانتاجية والخدمية[٣٤]. ان اصحاب اتخاذ القرار كهؤلاء يشككون بجدوى البحث العلمي في التنمية المجتمع، ولايهتدون بمعلومات البحث في تخطيط المجتمع من اجل تنمية، ولايمنحون الفرصة الباحث العلمي في المشاركة في تنمية المجتمع وتغيره. انهم يحاولون ابعاد الباحث العلمي عن المشاركة في عملية التغيير وأعادة البناء كلما استطاعوا الى ذلك سبيلا. وهذا ان دل على شئ فانما يدل على جهل صاحب اتخاذ القرار بما يستطيع ان يقوم به البحث العلمي من خدمات جليلة لعملية التنمية والتطوير وأعادة البناء.

ان حقيقة كهذه توجد بصورة جلية في العديد من البلدان النامية لابد من ان تعالج ويوضح نهاية لها من خلال ارشاد صاحب اتخاذ القرار وحثه على ضرورة الالتزام بما يتوصل اليه البحث العلمي من نتائج واعتماد هذه النتائج في عمليات التخطيط والتنمية والتغيير الهادف. فاذا ألتزم صاحب اتخاذ القرار عند تنميته وتغييره للمجتمع بنتائج وتوصيات البحث العلمي فان جهوده التخطيطية والتنموية تكون ناجحة وفاعلة في أجراء التغيير المطلوب، والعكس هو الصحيح اذا أبتعد

صاحب اتخاذ القرار عن البحث العلمي وشكك بجهود الباحث العلمي ولم يشركه في رسم الخطة التنموية ووضعها موضع التنفيذ.

٥- عدم وجود التنسيق بين الباحث العلمي واطراف العملية التنظيمية للقطاعات الانتاجية والخدمية

عندما لايستعمل البحث العلمي في تنمية المجتمع وتخطيطه في معظم البلدان النامية فلا غرابة ان لايكون هناك تعاون وتنسيق بين جهود الباحث العلمي وجهود الاطراف التي تشارك في العملية التنظيمية للقطاعات الانتاجية والخدمية لاسيما صاحب اتخاذ القرار والمخطط والمشرع القانوني والمنفذ الاداري. في العديد من البلدان النامية يعد الباحث العلمي بحثه وربما ينشره ويوزعه، غير ان بحثه هذا لايأخذ طريقه الى التطبيق. بمعنى أخر انه لايستثمر في تنمية المجتمع وتطويره[٣٥]. وحقيقة كهذه لا تجعل الباحث يتعاون او ينسق جهوده وفعالياته مع صاحب اتخاذ القرار والمخطط والمشرع والمنفذ. الأمر الذي يجعل البحث في جانب وعملية التنظيم والتخطيط والتنمية في جانب اخر وترجع هذه الحقيقة الى عامل مهم واساسي هو ان عملية التنمية والتنظيم لاتستند على البحث العلمي بل تستند على انطباعات ومواقف واراء صاحب اتخاذ القرار، وعلى جهوده الخاصة وجهود مساعديه في زج الموارد المالية والطبيعية والبشرية في مشاريع التنمية القطاعية. وحالة كهذه لاتتطلب وجود المخطط او الباحث العلمي، بل تتطلب رأي صاحب اتخاذ القرار في طبيعة المشروع التنموي وكيفية انجازه وتشغيله والاستفادة منه. غير ان مشروعا تنمويا كهذا لايمكن ان يكتب له النجاح والديمومة لانه لم يعتمد على بحث علمي يجسد الحقائق والبيانات التي يرتكز عليها المشروع ويوضح الصيغ العملية لتأسيسه ويوازن بين تكاليفه وارباحه المادية وغير المادية.

في ضوء المشكلات هذه ينبغي ان يستند المشروع التنموي القطاعي المزمع تنفيذه على البحث العلمي، هذا البحث الذي يكون بمثابة حجر الاساس للمشروع التنموي. ذلك ان البحث هو الذي يرفد المشروع بالحقائق والبيانات الكمية التي يستفيد منها صاحب اتخاذ القرار والمخطط ويوضح التوصيات والمقترحات التي يمكن الأخذ بها وترجمتها الى واقع عمل محسوس بعد التعاون

والتنسيق بين الباحث والمخطط من جهة وبين الباحث والمشروع والمنفذ من جهة اخرى. وهكذا تعتمد عملية التنمية الانتاجية والخدمية على البحث العلمي الذي ينبغي اولا اعتماده من قبل صاحب اتخاذ القرار ومن ثم ترجمته الى مفردات عمل عن طريق عمليات التخطيط والتشريع والتنفيذ. ومهمة كهذه تحتاج الى تنسيق جهود الباحث العلمي مع جهود صاحب اتخاذ القرار والمخطط والمشرع والامنفذ الاداري.

د- التوصيات والمعالجات لمواجهة مشكلات عدم الاستفادة من خدمات الباحث العلمي في القطاعات الانتاجية والخدمية

لايمكن ان تكون دراسة الباحث العلمي وامكانيات استثمار خبراته ومعلوماته وتدريباته في القطاعات الانتاجية والخدمية مفيدة وفاعلة في سياقاتها ومنطلقاتها النظرية والتطبيقية دون احتوائها على جملة توصيات ومعالجات لمواجهة مشكلات عدم الاستفادة من خدمات وجهود الباحث العلمي في المجتمع. علما بان هذه التوصيات والمعالجات ينبغي ان لاتدور فقط على توضيح طرق حل مشكلات عدم الاستفادة من امكانات الباحث العلمي، بل ينبغي ان تفصح ايضا عن ماهية الجهات او الاطراف المسؤولة عن حل مشكلات عدم الاستفادة من الباحث العلمي لكي تتولى هذه الاطراف المهمة المطلوبة في جعل الباحث العلمي فاعلا في تنمية القطاعات الانتاجية والخدمية وتطويرها. اما التوصيات والمعالجات هذه فتأخذ السياقات التالية:

١- عند تنمية القطاعات الانتاجية والخدمية في المجتمع ينبغي الاعتماد على جهود وخبرات وكفاءات الباحث العلمي في اعداد البحث او الدراسة التي تكون بمثابة دليل عمل يشخص مشكلات التنمية واسبابها واثارها وكيفية معالجة الاسباب للنهوض بتنمية القطاعات. وبدون البحث العلمي لايمكن ألقاء الاضواء على مشكلات التنمية ولايمكن تزويد خطط التنمية القومية بالارقام والاحصاءات المطلوبة. ذلك ان البحث العلمي هو من اولى خطوات تنظيم القطاعات الانتاجية والخدمية وتنميتها.

اما المقترحات الاجرائية لتنفيذ هذه التوصية فهي :

أ- تثقيف اصحاب اتخاذ القرار بحقيقة دور البحث العلمي في عملية التنمية الخدمية عن طريق الدورات التدريبية والتثقيفية وتعيين الخبراء والمستشارين في الدوائر الانتاجية والخدمية.

ب- تعيين الباحثين العلميين في جميع المؤسسات الانتاجية والخدمية.

ج- قبل ادخال التغيرات والتطويرات في المؤسسات الانتاجية والخدمية ينبغي اجراء دراسات بحثية تطبيقية تعد الركيزة الاساسية للتغيير او التطوير الذي تنشده الدائرة او المؤسسة.

٢- ضرورة تخريج الكوادر البحثية ورعايتها والاهتمام بها هذه الكوادر المتخصصة في جميع مجالات العلم والمعرفة النظرية منها والتطبيقية.

اما المقترحات الاجرائية لتنفيذ هذه التوصية فتأخذ السياقات التالية :

أ- تأسيس اقسام ومعاهد متخصصة في تخريج الكوادر البحثية، ويمكن ان تكون هذه الاقسام والمعاهد ملحقة بالجامعات او مستقلة بذاتها.

ب- ضرورة تعيين الباحثين في جميع مرافق الدولة والمجتمع الرسمية منها وغير الرسمية لكي يتولى هؤلاء القيام بالبحوث المطلوبة التي ترتكز عليها خطط التنمية القومية.

ج- ضرورة منح الحوافز المادية والمعنوية للباحثين وتوفير مستلزمات البحث العلمي لهم.

٣- تعميق الصلة بين البحث العلمي ومشاريع التنمية القومية. ذلك ان التنمية باركانها وابعادها المختلفة ينبغي ان ترتكز على البحث العلمي التطبيقي.

اما المقترحات الاجرائية لتعميق العلاقة بين البحث العلمي والتنمية بمجالاتها المختلفة في :

أ- تثقيف المسؤولين وغير المسؤولين عن طريق وسائل الاعلام والدورات التدريبية بالصلة الوثيقة بين البحث والتنمية.

ب- عدم تنفيذ اية خطة تنموية مالم تكن مشفوعة ببحث علمي.

ج- اشراك الباحث العلمي في المراحل النظامية لتنمية القطاعات الانتاجية والخدمية كالتخطيط والتشريع القانوني والتنفيذ الاداري والمتابعة والتقويم.

٤- ضرورة ان يكون البحث العلمي تطبيقا واجرائيا، بمعنى يحتوي على التوصيات ومعالجات قابلة للتطبيق.

وتنفيذ هذه التوصية رهينة باعتماد الصيغ التالية :

أ- الايعاز للباحثين بان تتضمن ابحاثهم مبحثا مستقلا للتوصيات والمعالجات الاجرائية التي يمكن الاستفادة منها في رسم خطة او خطط التنمية.

ب- ان يحدد الباحث في مقدمة بحثه هدف البحث واهميته في تنمية المجتمع في جانب من الجوانب او تنمية المعرفة العلمية النظرية في حقل مهم من حقولها:

ج- ان يوضح الباحث في بحثه كيفية ترجمة توصيات البحث الى مفردات عمل وكيفية اغناء البحث لخطة التنمية القومية سواء كانت انتاجية او خدمية.

٥- الايعاز لصاحب اتخاذ القرار Polic Maker عدم الاستئثار برأيه الفردي عند تخطيط مؤسسته وتنظيمها، مع حثه على ضرورة الاعتماد على البحث العلمي في أي عمل او فعل تنموي يريد اتخاذه داخل المؤسسة او الدائرة التي يعمل فيها.

اما المقترحات الاجرائية لتنفيذ هذه التوصية فهي على النحو التالي :

أ- بناء صلة وثيقة بين صاحب اتخاذ القرار والباحث العلمي.

ب- اختيار مسؤولي الدوائر الانتاجية والخدمية من الكوادر العلمية النابهة التي تدرك أهمية البحث لعمليات التخطيط والتنمية والتي تتمتع بشخصيات ديمقراطية تستأنس بآراء الاخرين عند اتخاذ القرار المناسب.

ج- ضرورة اتخاذ الاجراءات الرادعة بحق أي صاحب قرار يستبد برأيه ولايعتمد البحث العلمي والافكار الديمقراطية النيرة في عملية تنظيم مؤسسته وتنميتها.

٦- ضرورة التنسيق والتعاون بين الباحث العلمي واطراف العملية التنظيمية او التنموية للقطاعات الأنتاجية والخدمية عند ترجمة البحث العلمي الى واقع عمل محسوس.

علما بان المقترحات الأجرائية لتنفيذ هدف التوصية انما تأخذ المسارات التالية :

أ- ضرورة قيام الباحث العلمي بتقديم بحثه حال انجازه لصاحب اتخاذ القرار او السياسي لضمان موافقته على البحث، كما يتطلب من صاحب اتخاذ القرار حال

تبنيه للبحث اقناع اصحاب اتخاذ القرار الأخرين بجدوى البحث واهميته لعملية التنمية القومية.

ب- حال الموافقة على البحث من قبل صاحب اتخاذ القرار ينبغي التعاون والتنسيق بين الباحث وصاحب اتخاذ القرار والمخطط الاقتصادي او الاجتماعي في وضع الخطة التنموية التي تحاول ترجمة البحث الى مفردات عمل.

ج- ان يسهم الباحث العلمي مع صاحب اتخاذ القرار والمخطط والمشرع القانوني والمنفذ الأداري والمستفيد من المشروع الأنتاجي او الخدمي في تقويم المشروع وتوضيح نقاط ضعفه وقوته لكي يتم في ضوء ذلك الحكم على المشروع بانه ناجح او فاشل. فاذا كان ناجحا فان المشروع يستمر في العمل، بينما اذا كان فاشلا فان المشروع ينبغي التوقف كلية عن العمل.

الهوامش والمصادر

1) Price, Derek. Science and Technology, in Sociolog of Science, edited by B.Barnes, A Penguin Book, Middlesex, England, 1972, P.171.

2) Ibid., P.172.

3) Kulcsar, Kalman. Social Planning, Politics and Organizations. Academy Press Budapest, 1977, PP.3-4.

٤- علي، صباح الدين، الخدمة الاجتماعية، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٢٦.

٥- المحسن، احسان محمد، تنظيم المجتمع مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٢، ص، ٢٠٧-٢٠٩.

6- Schneider, E. Indus trial Sociology. NewYork, Mc Graw-Hill, 1977, P.176.

7. Ibid., P.181.

٨- الحسن، احسان محمد ، تنظيم المجتمع، ص١١٧.

9- Farkas, Janos. The Functions of Science in Prediction, in Social Processes of Scientific Development, edited by Richard Whitley, London, Routledge and kegan Paul, 1975, P. 254.

١٠- الحسن، احسان محمد، والست منى مجيد المعارف، بغداد، ١٩٨٤، ص١٤-١٥.

١١- المصدر السابق، ص ٦٧.

12- Freeman, R. The Social Functions of Hospitals in the Lommunity, Saunders Co., Toronto, 1981, P.33.
13- Moser, C.A. Survey Methods in Social Investigation, Heinemann, London, 1983,P.5.
14- Ibid., P. 41.
15- Ibid., P. 42.
16- Ibid., P. 73.
17- Handbook of Household Surveys, United Natians New York, 1968, P.18.
18- Zweig, F. Labous, Life, and Poverty, Gollancz, London, 1958, PP.1-2.
١٩- الحسن، احسان محمد، الأسس العملية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٦، ص١١٥.
٢٠- المصدر السابق، ص١١٧.
٢١- المصدر السابق، ص١١٩.
٢٢- المصدر السابق، ص١٢٥.
23- Murry, Ross. Community Organization. Theory and Principles, Itarper and Brothers, NewYork, 1975, P.34.
24- Ibid., P.36.
25- Kulcsar, Kalman. Social Planning, Politics, and Organization, P.12.
٢٦- احمد كمال احمد، الخدمة الاجتماعية والمجتمع، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٨٦-٢٨٨.
28) Belyayev, 1. P. The Third World and Scientific and Technical Progress, Nauka Publishing House, 1976, P.29.
29) Ibid., PP. 30-31.
30) Ibid., P. 32.
31) Ibid., P. 33.
32) Ibid., PP. 34-35
33) Ibid., P. 40.
34) Ibid., P. 79.
35) Ibid., P. 53.